

لماذا تحرك الجيش العراقي..



956.30241

لما

30029

الجمهورية العراقية
وزارة الاعلام

لماذا تحرك
الجيش العراقي..

حزيران ١٩٧٨

مقدمة :

في غمرة الاحداث التي تمر بها المنطقة العربية ، وما رافق ذلك من تطورات سريعة ومتلاحقة .. وجدنا من الضروري ، بل من الواجب ، التوجه الى المواطن في العراق وفي الوطن العربي كله ، لنضع امامه الحقائق التي طالما حاول المرتدون وخونة الامة العربية طمسها وتزييفها .

واذا كانت ثورة تموز العظيمة بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قد عودت الشعب العراقي والامة العربية ، طوال السنوات الماضية على الصراحة وكشف الحقائق فانها لا تزال متمسكة بهذا النهج الصحيح ، انطلاقا من ايمانها العميق بان للجماهير العربية حقها في معرفة ما يدور وما يجري في الكواليس .. وخلفها .. لانها هي صاحبة الكلمة الاخيرة في كل ما يجري على

مكتبة عبد الحميد شومان العامة/عمان
رقم التسلسل ١١٥٨٤
رقم التصنيف
التاريخ ٩ كانون الأول ١٩٨٢

٩٥٦.٣٠٢٤١
لما



يحي
سي

زعي

هذه البقعة او تلك .. من الوطن العربي .
لقد آلم المواطن العربي .. وحز في قلبه ، ان يرى سلاح النظام السوري يذبح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان .. فهب في كل مكان يشجب ويستنكر هذه المؤامرة الخبيثة .. كما أدهشه موقف النظام السوري الذي يمنع القوات المسلحة العراقية من الدخول الى الاراضي السورية لمواجهة العدو الصهيوني ، الذي يحتل جزءا من التراب الوطني السوري ، الى جانب احتلاله للارض العربية الفلسطينية ..
يكون التساؤل :

لمصلحة من يقوم النظام السوري بهذا الدور المشبوه ؟؟ ولماذا يمنع المناضلين العرب من خوض المعركة مع العدو الصهيوني وهي امر ملح ؟؟

ثم لماذا يحاول هذا النظام ، ذبح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان .. ؟
ونجد ان الاجابة التفصيلية على هذه التساؤلات مسألة ضرورية في هذه الفترة العصيبة من حياة الامة .

تحرك القوات العراقية .. لماذا ؟

في يوم ٩ حزيران ١٩٧٦ وقف السيد الرئيس احمد حسن البكر والسيد صدام حسين وقيادة الحزب والثورة .. مودعين قطعات الجيش العراقي المتقدمة لآخذ مواقعها على الساحة العربية لتؤدي واجبها القومي .
واذا كان هذا الحدث البالغ الاهمية قد فاجأ الرجعية العربية والامبريالية فانه لم يفاجيء الجماهير الشعبية في العراق والوطن العربي .. بل رأت فيه تنويجا للمواقف الجريئة والواضحة التي اتخذتها ثورة تموز على طريق النضال العربي .
وفيما كانت الجماهير العربية في كل مكان، تقابل هذا الحدث بالحماس والقبطة .. فوجئت بأعلان غريب من الحكومة السورية .. يعبر عن (دهشتها واستغرابها) لقيام العراق بتحريك قواته .. دون «سابق» اتفاق .. او تفاهم ثنائي او على أي مستوى عربي ؟ !!

وكان وقع المفاجأة شديدا وعميقا ..
بسبب متابعة الجماهير العربية، لما كان يحدث
على الساحة العربية أولا .. ولأنها ثانيا ،
اعتبرت ما قام به العراق تطورا طبيعيا
للاتصالات العربية التي قامت بين العراق
وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية
والنظام السوري .. والتي تجسدت في رحلات
رئيس وزراء ليبيا السيد عبدالسلام جلود ،
ومبعوثي السيد الرئيس أحمد حسن البكر .
ومما أعطى مواقف النظام السوري أبعادا
محيرة .. هو التناقض الصارخ في ردود
الفعل على التحرك العراقي .

فالنظام السوري يعلن .. ليلة ٩-٦-١٩٧٦
.. ان لا علم له بموضوع دخول قوات عراقية
الى الارض السورية .. وأنه ليس هناك اتفاق
ثنائي او غير ثنائي في هذا الموضوع ، ثم
يعود بعد أيام قليلة جدا ، فيعترف بأنه كان
هناك اتفاق عراقي ليبي جزائري سوري
فلسطيني .. حول موضوع تحرك القوات
العراقية الى الجبهة الشمالية .. الا ان ذلك
- على حد تعبير صحافة النظام السوري ووزير

اعلامه - لم يأخذ صيغته التنفيذية !! لانه
يحتاج الى اجتماع لجان .. « ومؤتمرات قمة
عربية » الى آخر ذلك من التبريرات الهزيلة
التي حاول ويحاول النظام السوري من خلالها
التنصل من المسؤولية القومية .
فهل حقا فوجيء النظام السوري بالقرار
الجريء الذي اتخذته القيادة السياسية في
العراق بتحريك القوات المسلحة العراقية لتأخذ
مكانها على ساحة المعركة ؟

حقيقة الاتصالات العراقية - الليبية

للإجابة عن السؤال .. لا بد من
المرور على سلسلة الاحداث والتحركات التي
جرت مؤخرا ، والتي جاء تحرك القوات
العراقية حصيلة لها .

كانت الزيارة التي قام بها الرائد عبدالسلام
جلود للقطر العراقي يومي ١٨ ، ١٩ ايار
الماضي ، استكمالا ومتابعة لزيارات عمل
سابقة كان محورها الاساس العمل على اقامة
«جبهة النضال العربية الرسمية والشعبية»

من أجل التحرير الشامل واحباط المشاريع
الاستسلامية والمؤامرات التي تحاك ضد امتنا
بهدف تصفية قضيتنا المركزية .

وكانت القيادة السياسية قد اعدت بناء
على اتفاق مع ليبيا ، تم التوصل اليه خلال
زيارة الرائد عبد السلام جلود لبغداد في
١٧-٦-١٩٧٥ «ورقة عمل» تضمنت تصورات
الحزب لابعاد القضية ، وحددت الامور التي
ينبغي على اطراف الجبهة ان تلتزم بها بما
يلي :

١ - الاعلان بان القرارين رقم (٢٤٢) ورقم
(٣٣٨) ينطويان على الاعتراف بالعدو
الصهيوني كدولة قائمة، وان من يعترف
بهذين القرارين فانما يقصد الاعتراف
بالكيان الصهيوني على حساب قضية
الارض العربية في فلسطين ، سواء كان
دولة او منظمة ، مما يستوجب شجب
هذا الموقف والعمل ضده بكل الوسائل
النضالية .

٢ - التصدي لمن يعترف بالكيان الصهيوني
ويقبل بالمشاريع الاستسلامية بما في ذلك

حضور مؤتمر جنيف .

٣ - ان يسمى العرب ، وبارادة واحدة ، لطرح
القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
لاجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب
من الاراضي العربية التي احتلت في حزيران
١٩٦٧ بدون قيد او شرط ، فالسعي
لتحرير الارض المحتلة عام ١٩٦٧ يجب ان
لا يتضمن ثمنا مبدئيا وسياسيا هو القبول
والاعتراف بما احتل قبلها . وذلك مشروع
من الناحية الدولية ويمكن العمل على
استقطاب راي عام دولي مؤيد له .

٤ - تكوين جبهة نضال شعبية من المنظمات
الجماهيرية التي تؤمن بالمبادئ مارة الذكر
على ان تعلن مسبقا وبشكل رسمي لا يقبل
اللبس، كل منظمة موقفها من تلك المبادئ،
وتكون مدعومة من قبل الانظمة العربية
المؤمنة بهذا الخط ، وعلى ان تعلن الانظمة
كذلك موافقها الصريحة من هذه المبادئ .

٥ - يهيئ العرب المستلزمات المادية
والعسكرية والاقتصادية والسياسية لتطوير
مواقفهم السياسية والعسكرية في ضوء

معطيات الامكانات الذاتية للامة ، والظروف الدولية لمواجهة العدو في مرحلة قادمة ، وفي الامكان دراسة المشاريع العراقية التي سبق ان طرحت على مؤتمرات القمة ، ومجلس الدفاع العربي المشترك .

٦ - الاتفاق على ان يكون للشعب الفلسطيني اينما وجد في الوطن العربي ، حق مزاولة نشاطاته السياسية والتعبير عن رأيه بحرية ، وبما يخدم قضيته المصرية في تحرير ارض فلسطين ، وان أي ضغط يزاول ضده ، يعتبر عملا مضادا لارادة الامة العربية وأهدافها الاستراتيجية في التحرير .

٧ - الاعلان عن تشكيل جبهة شمالية عسكرية اطرافها الاساسية : الجيش العراقي والسوري بقيادة موحدة ، وينضم لها من يشاء من العرب الآخرين على أن تعلن سورية سلفا تأييدها لهذه المبادئ .

٨ - السعي لفتح جبهة الاردن وتهيئة مستلزماتها العسكرية والمالية .

٩ - تطوير الجبهة الغربية - جبهة سيناء - بمشاركة فعالة ومؤثرة من قبل دول المغرب

العربي عندما تهيأ مستلزمات فتح تلك الجبهة ، وفي المقدمة منها موافقة النظام المصري على هذه المبادئ .

١٠ - ضمان حرية العمل الفلسطيني المسلح في الاراضي العربية المجاورة للكيان الصهيوني .

ولقد صرح السيد عبدالسلام جلود في ختام زيارته للقطر بتاريخ ١٨-٦-١٩٧٥ لمدوب وكالة الانباء العراقية بأنه تباحث مع القيادة السياسية وتم الاتفاق على مضمون هذه النقاط المثبتة أعلاه .

وبعد مغادرة السيد جلود تم اعداد ورقة العمل هذه . وقد سلمت الى الجانب الليبي بتاريخ ١١-٨-١٩٧٥ لعرضها على سورية والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن الشهور مرت ولم نتسلم شيئا عن النتائج التي أسفرت عنها الاتصالات الليبية مع الاطراف الاخرى .

وفي زيارته الاخيرة في ١٨-٥-١٩٧٦ ، ابلغ السيد جلود الرفيق صدام حسين بأنه تباحث مع حافظ الاسد ، أثناء زيارته الاخيرة

لسورية ، حول اقامة الجبهة ، وان الاسد ابلغه موافقته على رفض القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ واعتبار تحرير فلسطين هدفا مركزيا ، وكذلك موافقته على جميع المضامين التي جاءت في ورقة العمل ، دون أن يشير بشكل مباشر الى ورقة العمل . ولكنه علق موافقته على ذلك بتواجد قوات عربية على ارض سورية . وهو يقصد بالقوات العربية القوات العراقية .

وعلى اثر ذلك عقد اجتماع مشترك للقيادة القومية والقيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة عرض فيه ما طرحه رئيس الوزراء الليبي ، واستعرضت الظروف العربية الراهنة ومآتانيه الامة العربية من حالة ركود وتخاذل من قبل الحكام العرب . وتقرر في الاجتماع اتخاذ قرار جريء من أجل كسر حالة الجمود واسقاط أية ذريعة مهما كانت واهية ، للنظام السوري للتنصل من واجباته القومية - رغم تقييما المبدئي والثابت له - . وذلك بسبب الاهمية التاريخية والجغرافية للقطر السوري ازاء القضية الفلسطينية .

١ - اعتبرت القياداتان والمجلس

الموافقة الشفوية الصادرة عن رئيس الجمهورية السورية الى رئيس وزراء ليبيا على ورقة العمل كافية للانتقال الى الصفحة التالية يجري التحرك بموجبها باتجاه الاهداف المحددة .

٢ - تعديل الفقرة ٧ من ورقة العمل بحيث تصبح كما يلي :

« الاعلان عن تشكيل جبهة شمالية عسكرية ، أطرافها الاساسية : الجيش العراقي ، والجيش السوري وبقيادة موحدة ، ينضم اليها من يشاء من العرب الآخرين . على ان تعلن سورية موافقتها على هذه المبادئ لليبيا والجزائر والعراق وحركة المقاومة الفلسطينية ، وان تعلن على الملأ رفضها للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ واي صيغ اخرى مماثلة والالتزام بهذا البرنامج ، بعد تكامل دخول القوات العراقية بحجم خمس فرق الى الاراضي السورية بما لا يزيد عن عشرة أيام .

٣ - قرر العراق أن يعلن فوراً استعدادة لارسال خمس فرق عسكرية : لتؤدي واجباتها

القومية ، معبرة بكل مستلزمات العمل
العسكري الدفاعي والهجوم ، ومسندة
بحجم متوازن ضمن المفاهيم العسكرية ، من
القوات الجوية .

٤ - يبدأ تحشد القوات اعلاه ، فور
اشعارنا موافقة الحكومة السورية من قبل
الاخ عبدالسلام جلود ، ونلتزم بتواجيد
القوات المذكورة خلال شهر واحد من استلامنا
الاشعار بالموافقة من الجانب السوري .

٥ - نأمل ان يجد الاخ جلود على ضوء
ما جاء اعلاه ما يستوجب مفاتحة النظام
السوري للانسحاب الفوري من لبنان ، ودعم
الحركة الوطنية والمقاومة .

٦ - كما نرى ان هذا القرار يستوجب
عدم حضور مؤتمر قمة الرياض .
٧ - نباشر فوراً بالعمل لاعداد وثيقة
المستلزمات .

٨ - نأمل مشاركة القوات العسكرية
اللبيية في الجبهة السورية لاعطاء المعركة بعدها
القومي المطلوب .

٩ - الاتصال ثنائيا بالجزائر وحركة

المقاومة الفلسطينية (منظمة التحرير وجبهة
الرفض) لاقرار ورقة العمل .

لقد حمل السيد عبدالسلام جلود
المقترحات العراقية وغادر الى دمشق .. ومن
ثم الى ليبيا .. حيث عقد اجتماع طارئ
لمجلس قيادة الثورة الليبي .

ولم يقف العراق بالطبع عند حدود ذلك
.. فقد غادر السيد عزت مصطفى عضو
مجلس قيادة الثورة بغداد مبعوثاً من الرئيس
احمد حسن البكر الى مجلس قيادة الثورة
الليبي والرئيس الجزائري هواري بومدين .

ومن ناحية اخرى سافر الرفيق علي غنام
عضو القيادة القومية للحزب على رأس وفد
حزبي الى لبنان لحضور اجتماع الجبهة
العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ..
ولابلاغ منظمة التحرير الفلسطينية بالتطورات
المستجدة وبالقرارات العراقية .. وقد أعقبت
ذلك اتصالات وزيارات اخرى ، كانت كلها
تدور ضمن التوجه الى تنفيذ القرارات التي
تم الاتفاق عليها .

هل كان تحرك الجيش العراقي

.. مفاجئاً لحكام دمشق ؟

.. ان ما حدث يوم ٩-٦-١٩٧٦ لم يكن مفاجئاً للاطراف العربية ذات الصلة بالموضوع .. كما ان تحرك القطعات العسكرية العراقية .. لم يأت دون اشعار للسلطات السورية التي ابلغت قبل يوم من هذا التحرك أي في يوم ٨-٦-١٩٧٦ بمذكرة رسمية من وزارة الخارجية العراقية جاء فيها :

« تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها الى سفارة الجمهورية العربية السورية في بغداد ، وتود أن تبين بأنه طبقاً للمشروع العراقي - الليبي الذي عرض عليكم وعلى الحكومة الجزائرية والمقاومة الفلسطينية المتعلق بالمباديء الاساسية للنضال العربي من اجل تحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة وتكوين الجبهة الشمالية ، فقد قررت الحكومة

العراقية تحريك قواتها لترابط على الحدود العراقية السورية املين ان تتخذ الحكومة السورية الاجراءات السريعة لفتح الحدود امام القوات العراقية وتوفير مستلزمات تحركها ونقاط الدلالة لكي تتجه القوات الى خط المواجهة مع العدو الصهيوني لتحرير الجولان على طريق تحرير فلسطين ... » .

والعجيب في الامر .. ان النظام السوري لم يكتف بفضح نفسه من خلال رد فعله السلبي وانما قرن ذلك بمذكرة استفزازية الى الحكومة العراقية بتاريخ ١٠-٦-١٩٧٦ هذا نصها :

« ان حكومة الجمهورية العربية السورية فوجئت بمثل هذا الاعلان ، فالمشروع الذي اشترتم اليه ما يزال قيد المناقشة ومثل هذا التصرف يثير الشكوك ولا يمكن ان يساعد في انجاح المشروع خاصة وان المشروع يحتاج الى اجتماع رباعي لمناقشته واقراره وان هذا سيضطرنا الى حشد قواتنا في مواجهة القوات العراقية ، الامر الذي لا يخدم

البلدين ولا يخدم الامة العربية .. » .

وجاء رد الحكومة العراقية على هذه
المذكرة قاطعا ومفصلا .. فيه تحديد للوقائع
والاحداث .. بصدق وصراحة .. على
النقيض تماما من تصرفات النظام السوري
والتواءاته ومناوراته .. ومحاولاته المفضوحة
لطمس الحقائق وتشويهها .. فلقد وجهت
الحكومة العراقية مذكرة جوابية الى الحكومة
السورية في يوم ١١-٦-١٩٧٦ هذا نصها :

« تهدي وزارة خارجية الجمهورية
العراقية تحياتها الى سفارة الجمهورية
العربية السورية في بغداد وبالإشارة الى
المذكرة التي ابلغت من قبل السيد سفير
الجمهورية العربية السورية الى مدير عام
الدائرة العربية بتاريخ ١٠ الجاري ورغبة من
حكومة الجمهورية العراقية في وضع الامور
في سياقها التاريخي المسؤول تود ان توضح
ما يلي :

ان ما ورد في المذكرة المشار اليها حول
تحرك القوات العراقية بشير الدهشة
والاستغراب فالحكومة السورية تذكر ان

الموافقة قد حصلت من جانبها على دخول
القوات العراقية كما تشير الى نواياها
بحشد قواتها في مواجهة القوات العراقية
وهذا يعني ممانعة الحكومة السورية في
دخول القوات العراقية الى الاراضي السورية
لتأخذ مكانها في خط المواجهة مع العدو
الصهيوني .

ان حكومة الجمهورية العراقية قد ابلغت
بموافقة الحكومة السورية على تواجد القوات
العراقية في الاراضي السورية وقيام الجبهة
الشمالية من قبل الاخ الرائد عبدالسلام
جلود رئيس وزراء الجمهورية العربية
الليبية كما نصت على ذلك ورقة العمل .
وقد ارتأت الحكومة العراقية بناء على هذه
الموافقة وبعد دراسة الاوضاع الراهنة مما قد
يسفر عنها من احتمالات اخطار صهيونية
وامبريالية وبغية اختصار الزمن في انتقال
القوات الى الجبهة السورية ولكي لا تتكرر تجربة
حرب تشرين الاول ، قررت الحكومة العراقية
ان تباشر بتحريك قواتها الى منطقة غرب

الفرات لتكون على اهبة الاستعداد للدخول الى سورية .

وقد ابلغت الحكومة العراقية بمذكرتها الرسمية بتاريخ ٦-٨ بذلك وطلبت من الحكومة السورية اتخاذ الاجراءات السريعة اللازمة لدخول القوات لكي تأخذ مكانها على خط المواجهة ضد العدو الصهيوني كما ان حكومة الجمهورية العراقية قد ابلغت الاخوة الليبيين والجزائريين ومنظمة التحرير الفلسطينية ان القوات العراقية لم تتحرك لكي تغزو ارض سورية العربية الشقيقة كي تبرروا لانفسكم وضع حشود عسكرية في مواجهتها. ان القوات العراقية قد تحركت لاداء واجب قومي . . كما سبق لها ان ادت مثل هذا الواجب عندما حمت دمشق العربية من السقوط .

ان تصرف الحكومة السورية هذا يعني انها تتماهى في مواقفها المنحرفة . فبعد سلسلة طويلة من الاقتراءات امام الاخوة العرب حول ما كنتم تسمونه عدم جدية العراق في المشاركة العسكرية في الجبهة

السورية نجدكم الان تتخذون هذا الموقف من تحرك القوات العراقية وبعد ان اتفقنا مع الاخوة الليبيين والجزائريين على برنامج نضالي للتحرير وافقتم عليه بذلنا في ذلك اقصى درجات المرونة بالرغم مما لدينا عليكم من شكوك وتحفظات .

كما ان الحكومة السورية في الوقت الذي تتخذ فيه هذا الموقف من القوات العراقية ترجع بالجيش العربي السوري في معركة قدرة في لبنان ضد الثورة الفلسطينية وضد الشعب العربي الفلسطيني الذي زعمتم بانكم ستخوضون معنا معركة تحرير ارضه وفقا للبرنامج المشار اليه وهكذا نجد انكم تخلون ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني وتزجون بقواتكم في مواجهة اخوانكم العرب . اليس غريبا ان يحدث هذا والارض

العربية السورية تقبع تحت الاحتلال ؟

وبدلا من ان تفرحوا بقيام اخوتكم بنجدتكم لتحرير ارضكم المحتلة بارسال قواتهم العسكرية الضاربة نجد انكم تواجهون

هذه المبادرة القومية المسؤولة بمثل هذا
الوقوف المخزي .

أنا تحذركم بقوة من هذا التصرف الذي
لا ينطوي على أي قدر من الوطنية ونحلمكم
أمام الأمة العربية مسؤولية تاريخية . أما
الحكومة العراقية فقد التزمت بموجب ورقة
العمل التي تفاولنا بشأنها مع الأخوة اللبنانيين
والجزائريين والفلسطينيين بإرسال القوات
العراقية إلى الجبهة السورية ، وأنها ستبقى
مستعدة لهذا الالتزام مهما كانت الظروف والمواقف
وإن القوات العراقية التي تحركت استناداً
إلى هذا الالتزام ستبقى في أماكنها في
منطقة حرب الغرات لتتفرق اللحظة المناسبة
لتأدية واجبها القومي ، وفي حالة تعذر
تنفيذ الواجب القومي على الجبهة السورية
فستعزل العدو ستسحب القوات العراقية
العسكرية إلى مقراتها الدائمة بعد أن تؤدي
التزاماتها المقدرة .

إن حكومة الجمهورية العراقية في الوقت
الذي تقع فيه بأن تعفي الحكومة السورية
بموجبها التي قطعنا للأخوة العرب

بالسماح للقوات العراقية بدخول الأراضي
السورية تطلب أن تسمحوا لهذه القوات
فوراً بالدخول ، كما تحذر الحكومة السورية
من حشد القوات السورية في مواجهتها ومن
اتباع وسائل ملتوية جديدة وتحذر بشدة
الحكومة السورية من الاستمرار في تنفيذ
المخطط الامبريالي الصهيوني القدر في لبنان
حيث تورطون جيش سورية العربي في مذبحة
ضد اخوتنا الفلسطينيين واللبنانيين .

المشروع العراقي في خطاب الرئيس البكر

لقد ذكرنا .. بأن قرار الحكومة العراقية
بتحريك القطعات العسكرية .. لم يكن بعيداً
عن سلسلة المواقف التي اتخذها ويتخذها
العراق بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي
إزاء القضية الفلسطينية .. والمركبة مع
العدو الصهيوني ، أن الاجراء لإقامة الجبهة
الشمالية جزء من المشروع العراقي .. وهو

مطلب مهم واساسي من مطالب العراق ، سبق
وان وضعه الرئيس احمد حسن البكر في
خطابه التاريخي في ١٧ تموز عام ١٩٧٥
حينما اعلن :

« اننا نرى ان الوقت قد حان لان تقوم
على الفور جبهة عسكرية شمالية بيننا وبين
الشقيقة سورية وان تتواجد القوات المسلحة
العراقية على الارض السورية ، على ان تعلن
الحكومة السورية بوضوح رفضها للقرارين
٢٤٢ و ٣٣٨ ومؤتمر جنيف ، وان تلتزم
بالطريق النضالي الذي يعتبر الارض السورية
المحتلة في الجولان جزءا من كل .. ويعتبر
تحريرها خطوة على طريق تحرير فلسطين
وكل الاراضي العربية المختصة .. » .

وسيرا على عادته .. فقد حاول النظام
السوري في حينه التشكيك بجدية ما اعلنه
الرئيس احمد حسن البكر .. بمذكرة
استفزازية موجهة الى الحكومة العراقية
هذا نصها :

« اطلعت القيادة في دمشق على خطاب
السيد الرئيس احمد حسن البكر وخاصة ما

يتعلق بالجبهة الشمالية وقد رأت ان توجه
بعض الاسئلة لعل في الاجابة عليها من قبل
الحكومة العراقية ما يزيد في توضيح معالم
الصورة .

١ - كيف يمكن تفسير طرح الرغبة في
اقامة جبهة شمالية مع سورية ومع شن
الهجوم على سورية في آن واحد وفي نفس
الخطاب وبطبيعة الحال فلسورية رأيها
الخاص في المواضيع التي دارت في الخطاب
والتي تشكل عناصر الهجوم .

٢ - كيف يمكن تفسير ربط اقامة الجبهة
العسكرية مع سورية بوجوب اعلان سورية
رفضها للقرار ٣٣٨ الا يبدو هذا الطرح
استفزازيا من جهة وتعجيزيا من جهة اخرى
.. وهل طرح مثل هذه الشروط مسبقا
بغض النظر عن صحتها او عدم صحتها
يساعد في اقامة الجبهة المقترحة .

٣ - نحن ككل العرب نؤيد تدعيم الجبهة
المصرية والاردنية عسكريا واقتصاديا كما
جاء في الخطاب ولكن لماذا تفرض الشروط
على الجبهة السورية فقط .. ولا تفرض على

الاشقاء الآخرين مع العلم ان سورية ترى ان
خوض الحرب ضد العدو يتوقف على قرارنا
نحن العرب ولا يتوقف على اي قرار آخر
بدليل اننا خضنا حرب تشرين عندما كان
بعضنا يؤيد القرار ٢٤٢ وخضنا في سورية
حرب الجولان ونحن نؤيد القرار ٣٣٨ .

٤ - في حالة قيام مثل هذه الجبهة
المقترحة ماهو ضمان استمرار العراق في
تحمل مسؤولياته نحوها .

٥ - كيف يمكن تفسير الرغبة في اقامة
الجبهة في وقت تمت فيه محاولة اغتيال
الرفيق احمد العزاوي عضو القيادة
القومية .. » .
وقد ردت الحكومة العراقية على هذه
المذكرة بما يلي :

« تسلمنا رسالتكم التي تضمنت بعض
الاستفسارات عن خطاب السيد الرئيس
احمد حسن البكر في ١٧ تموز الماضي ،
نعرض عليكم فيما يلي اجابتنا عليها :
١ - ليس خافيا عليكم وعلى احد ان لنا
رأينا الخاص المنطلق من اسس مبدئية في

نظامكم ويعود ذلك الى انقلاب ٢٣ شباط
- ١٩٦٦ ومما تلاه من مواقف واحداث
تمس نضال ومسيرة حزب البعث العربي
الاشتراكي والامة العربية .

٢ - اما خطاب السيد الرئيس احمد حسن
البكر في ١٧ تموز الماضي فانه لم يتضمن
هجومًا على سورية - كما جاء في رسالتكم
كما لم يتضمن استعراضا لرأينا الخاص
في نظامكم وانما تعرض الى المواقف الملموسة
التي اتخذتها الحكومة السورية ضد القطر
العراقي والتي لخصها الخطاب بالموقف من
مسألة انابيب النفط ومساعدة الجيب العميل
في الحركة الكردية وقطع مياه الفرات عن
الفلاحين في القطر العراقي .

وليس هناك اي تناقض بين طرح هذه
القضايا امام الجماهير العربية وهي قضايا
لملموسة تعرضنا من جرائها الى اذى خطير
فذلك حق من حقوقنا وبين طرح برنامج
لاقامة الجبهة الشمالية وتعزيز الجبهات
العربية الاخرى في مواجهة العدو . فذلك

واجب قومي يتحتم ادأؤه في معركة الامة
العربية من أجل التحرير .

ولقد كنا ولا نزال نميز بدقة بين مواقف
الحكومة السورية منا وبين تأدية واجباتنا
القومية سواء تجاه القطر السوري العزيز
أو تجاه القضية العربية .

ولعلكم تذكرون ان اجهزة اعلامكم
الرسمية كانت تشن علينا حملة صاخبة من
الاتهامات والشتائم قبل أيام قليلة من قيام
حرب تشرين ١٩٧٣ وبرغم ذلك فعندما قامت
الحرب وسمعنا بها لم نتردد لحظة في المشاركة
فيها بكل طاقاتنا لان ذلك واجب قومي . وانتم
تعرفون حق المعرفة الحجم الكبير والاسلوب
الاستثنائي اللذين شارك بهما جيش العراق
العربي في الحرب ونذكركم بما قاله في هذا
الشأن مسؤولون كبار في حكومتكم ومنهم
السيد محمد حيدر نائب رئيس الوزراء أثناء
زيارته لبغداد خلال الحرب .

ولعل من المفيد أن نثبت هنا فقرة من
خطاب السيد الرئيس احمد حسن البكر . .
حيث جاء فيها وان كل ما حصل ويحصل لن

يغير مواقفنا المبدئية الثابتة ولن يؤثر في
مجهوداتنا والتزاماتنا القومية أراء شعبنا
العربي في سورية وأمتنا العربية . وكما
قاتل الضباط والجنود العراقيون ببسالة
ونكران ذات على أرض الجولان في تشرين
الاول ١٩٧٣ وحموا دمشق . . المدينة الخالدة
. . من غزو الصهاينة فانهم كجنود لهذه الامة
سيظلون تحت راية حزبهم وثورتهم مستعدين
للذود عن الارض العربية ولتحرير الجولان
على طريق تحرير فلسطين .

نحن لا نقصد . . على الإطلاق . .
الاستفزاز والتعجيز - كما تذكر رسالتكم -
فهذه وسائل وأساليب تتناقض مع الظرف
المصري الذي تجتازه الامة . . وقد مضى على
الاحتلال الصهيوني الجديد لاراضيها في هـ
حزيران ١٩٦٧ ما يزيد على الثماني سنوات
ومضى على اغتصاب فلسطين ما يزيد على
الربع قرن .

ان ما ورد في خطاب السيد الرئيس احمد
حسن البكر في ١٧ تموز الماضي هو تأكيد
لموقفنا المبدئي الثابت من القضية العربية . .

ذلك الموقف الذي عبرنا عنه في جميع المناسبات وفي كل المنابر العربية والدولية واكدناه بالممارسة الحية .

فنحن نرى ان معركة الامة العربية ضد الكيان الصهيوني وفي أي ميدان كان يجب ان تكون في اطار برنامج يستهدف التحرير الكامل . . فنحن لا تؤمن بما هو معروف بتجزئة المعركة . كما لا نرى أي جدوى في أساليب (التحريك) . . وقد تناول خطاب السيد الرئيس أحمد حسن البكر هذه المسألة من خلال رؤية شاملة وواقعية .

ولعل من المفيد أن نثبت هنا هذه الفقرة من الخطاب التي تقول . . ان حشد طاقات الامة أو أي جزء مهم منها وتعبئتها في اطار خطة كفاحية جادة وطويلة الامل واستغلال كل الظروف المتاحة وبناء علاقات دولية متناسبة مع الهدف الاستراتيجي يمكن الامة من بلوغ غايتها في التحرير الكامل . . وحتى اذا لم يكن ممكنا في اطار مرحلة ما تحقيق كامل الهدف الاستراتيجي فبإمكان الامة أن تقطع خطوات مهمة على طريقه دون أن تكون مضطرة

الى التنازل عن ذلك الهدف وعن حقوقها التاريخية .

ومن هذه الزاوية . . نؤكد ضرورة عدم الالتزام بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لان الالتزام بهما يحدد اطار المعركة في تحرير ما احتل بعد حزيران عام ١٩٦٧ من ناحية ولانه يفرض على العرب من ناحية أخرى الاعتراف بالكيان الصهيوني والقبول بما احتله من ارض قبل حزيران ١٩٦٧ فضلا عن القبول باحتلاله اراضي مضافة تحت لافتة ما يسمى بـ الحدود الآمنة وذلك يعني تماما تصفية القضية الفلسطينية التي تشكل حجر الزاوية في النضال العربي المعاصر .

وقد عالج خطاب السيد الرئيس أحمد حسن البكر هذه المسألة من وجهة النظر الدولية عندما قال :

أما الرأي العام الدولي . . فان من التضليل أن يقال أنه لا يمكن أن يقف الى جانبنا الا اذا قبلنا بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وتنازلنا عن حقنا المشروع في فلسطين . . ان الرأي العام الدولي المنصف يرفض من حيث

المبدأ مكافأة المعتدي على عدوانه . ويرفض
من حيث المبدأ أيضا . وهذا ما يجب
أن نناضل لتأكيد في الساحة الدولية ، أن
يفرض المعتدي شروطه كي ينسحب من أرض
احتلها بالقوة .

ولو أن العمل الدبلوماسي والاعلامي
العربي وجه هذا الاتجاه الصحيح طيلة
السنوات الثماني الماضية لاستطعنا أن نحصل
على تأييد عالمي واسع لموقفنا على هذا الأساس
المشروع والمنصف . أن توجيه العمل
الدبلوماسي والاعلامي العربي يجب أن يكون
بتضافر الجهود العربية مع جهود الاصدقاء في
العالم لاستصدار قرار من الهيئات الدولية
المختصة بإجبار العدو الصهيوني على
الانسحاب دون قيد أو شرط من الأراضي
العربية التي احتلها في عام ١٩٦٧ ، وهي
أراضي تابعة لدول ذات سيادة وأعضاء في
الأمم المتحدة ، وذلك أمر مقبول من ناحية
المبادئ والقانون الدولي وقد تم تطبيقه مرات
عديدة في أنحاء مختلفة من العالم ، كما تم
تطبيقه في الوطن العربي بالذات وفي عام

١٩٥٦ عندما أجبر العدو الصهيوني على
الانسحاب من سيناء دون اضطراب مصر
والعرب إلى التفاوض معه والاعتراف به .
وليست الأمة العربية اليوم أضعف من النواحي
السياسية والعسكرية لتقبل بما لم تضطر
إلى القبول به قبل عشرين عاما .

ومن هذه الزاوية نرى أن عدم الالتزام
بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يحول دون نضالنا
السياسي إلى جانب نضالنا العسكري لتحرير
ما احتل من أرض عربية سواء في عام ١٩٦٧
أو قبل وبعد هذا التاريخ ، كما أنه يبقى المسألة
الفلسطينية حية يمكن بموجبها للعرب النضال
في أي ظرف مناسب من أجل تحرير ما يمكن
تحريره من التراب الفلسطيني .

ومن هذا تجدون بوضوح أننا لم نقصد
الاستفزاز والتعجيز وإنما طرحنا برنامجا
مبدئيا وواقعيا وذا طبيعة شاملة وطويلة الامد
.. وهو يساعد بالتأكيد في إقامة الجبهة
الشمالية وفي تطوير النضال العربي ضد
العدو الصهيوني .

٣- ان القراءة الشاملة والدقيقة لخطاب السيد الرئيس احمد حسن البكر في ١٧ تموز الماضي تؤكد وحدة المنطق والاتجاه من الناحيتين المبدئية والسياسية في معالجة القضية العربية .. وليس في الخطاب تمييز بين طرف وآخر . فوجهة نظرنا هذه مطروحة لكل العرب وليس لكم وحدكم .. وما أوردناه من فقرات من الخطاب في هذه الرسالة يوضح ذلك بشكل تام .

أما ما خصصنا به الجبهة السورية فاننا لم نضعه على طريقة الشروط التقليدية وانما وضعناه لاعتبارات أساسية فنحن عندما نطرح عليكم اقامة جبهة شمالية انما نطرح برنامجا لعمل مشترك عسكري وسياسي طويل الامد .. ولا يمكن في مثل هذه الحالة تجاهل ضرورة وضوح الارضية السياسية التي يقف عليها مثل هذا العمل الكبير والخطير .

ولا يخفى على احد ان هناك فرقا سياسيا جوهريا بين خوض الحرب ضد العدو الصهيوني في اطار القبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومن أجل تنفيذها وبين

خوضها في اطار عدم الالتزام بهما وعلى طريق التحرير الكامل .

اننا نعتز بحرب تشرين المجيدة وبما اسفرت عنه من تضحيات عظيمة وبطولات خالدة كان لجيش العراق العربي شرف الاسهام البارز فيها الى جانب الجيش العربي السوري البطل وجيش مصر العربية الباسل وبقيّة القوات العسكرية العربية .. كما نقدر عاليا المعطيات الاساسية التي افرزتها تلك الحرب بالنسبة للنضال العربي ضد العدو الصهيوني .. ولكن مما لا يخفى على احد ان تلك الحرب انما تمت في اطار القبول بما يسمى بالتسوية السلمية المبنية على القرار ٢٤٢ وبهدف تحريك الجمود الذي احاط بها فترة طويلة جدا ولم يكن في مخطتها السياسي والعسكري ما يشير الى انها استهدفت فيما استهدفت استمرار القتال لتحرير اي جزء ممكن من التراب الفلسطيني المقتصب عام ١٩٦٧ .

كما ان ما اسميتهوه في رسالتكم بحرب الجولان كان في الواقع معركة تراشق مستكنة

بالمدفعية وفعاليات عسكرية مماثلة في اطار
القبول بالقرارين المذكورين وبهدف تنفيذهما
وليس بمغزل عنهما كما حاولت أن توحى
رسالتكم .. كما كانت ، كما هو معروف ..
مقدمة لترتيب ما يسمى « بفك الارتباط »
وليس خافيا عليكم وعلى أحد ان لنسـا
اعتراضات جوهرية على مثل هذا النهج في
توجيه الصدام العسكري مع العدو
الصهيوني .

لقد اشتركنا في حرب تشرين الاول
١٩٧٣ كقوة أساسية وكنا مبعدين عن
تخطيط اطارها السياسي وابعادها السياسية
وكان لذلك ظروفه الخاصة .

اما ونحن نطرح اليوم - كما ذكرنا -
برنامجا مشتركا وواسع النطاق وطويل
الامد للصراع مع العدو الصهيوني فان من
أبسط مستلزمات ذلك وضوح الارضية
السياسية بالنسبة للاطراف المشتركة في
الحرب في جبهة واحدة .

وهنا نود أن نؤكد بأننا نعتز أشد
الاعتزاز بالتراب العربي السوري وان شعبنا

وجيشنا مستعدان - كما اكدا ذلك بالفعل -
للاستشهاد من اجل تحرير هذا التراب من
الاغتصاب الصهيوني .

ولكن لما كان مثل هذا الاستعداد ينطلق
من دوافع والتزامات قومية فان من المنطقي
الا تحدد ارادة التضحية والبذل ضمن اطار
تحرير المفتصب من اراضي القطر العربي
السوري ، بل تشمل تحرير كل الارض العربية
المحتلة . وتحرير أي جزء ممكن في هذه
المرحلة من الارض الفلسطينية بوجه خاص .
لذلك ولكل ما سبق ذكره اكدا في
برنامجنا على ضرورة عدم الالتزام بقراري
مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لاقامة
الجبهة الشمالية .

٤ - تسألون في رسالتكم عن «ضمان»
استمرار العراق في تحمل مسؤولياته عند
قيام هذه الجبهة المقترحة ، ان «الضمان»
الاساس هو الالتزام بالواجب القومي ، ولا
نذكركم في هذا الصدد بمبادئ ومنطلقات
حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود
الثورة في القطر العراقي وانما نورد الوقائع

الملحوسة التي تعرفونها حق المعرفة .

عندما قامت حرب تشرين الاول ١٩٧٣ لم يكن للقطر العراقي اراض محتلة من قبل العدو الصهيوني كما كنتم قد تجاهلتموه تماما عند الاعداد للحرب ورسم مخططاتها السياسي والعسكري وقد سمع بها من الاذاعات وبرغم ذلك شارك القطر العراقي في الحرب بكامل امكانياته العسكرية والاقتصادية والسياسية مع كل ما كان يحيط به من مخاطر بسبب وجود الجيب العميل في شمال القطر وبسبب الخلافات مع ايران وما يعنيه ذلك من مغامرة خطيرة بأمن الدولة .

وعندما زارنا السيد محمد حيدر نائب رئيس الوزراء في بغداد في الايام الاولى للحرب لشرح لنا المخاطر التي كانت تهدد الجبهة السورية ومنها المخاطر التي كانت تهدد دمشق نفسها بالاحتلال اكدنا له اننا سنضع كل امكاناتنا في المعركة وسنجنّد الشعب وقوى الامن الداخلي الى جانب الجيش وهذه الروح الثابتة هي الضمان الذي تستفرون عنه في رسالتكم .

ولعلمكم تشيرون بشكل خفي عند طرح هذه المسألة الى انسحاب القوات العراقية بعد ايقاف اطلاق النار على الجبهة السورية وهنا نود ان نبين لكم باننا اثناء حرب تشرين كنا ندعو الى الاستمرار في القتال ونحن مشاركون في الحرب ونتحمل كل تبعاتها ولم تكن ندعو الى ذلك من مواقع المتفرجين . ولا بد انكم تذكرون اننا ارسلنا لكم وفدين برئاسة أعضاء من مجلس قيادة الثورة بقصد تشجيعكم وشد أزركم على طريق الصمود والاستمرار في الحرب وحذرناكم من الوقوع في مهاوي المواقف والافكار الداعية الى ايقاف اطلاق النار وكذلك بينا لكم بوضوح ان اي قرار يتخذ من جانبكم لاييقاف اطلاق النار سيجعلنا في موقف وظروف جديدة لا يمكن أن نبقى معها جيشنا في الجبهة لان واجب جيشنا كان ولا يزال منسجما مع مواقف وتحليلات قيادته السياسية .. وهو لا يمكن بأي حال ان يتواجد على الجبهة من اجل تسهيل مهمة الحل السلمي .. وانما مشاركة رفاقه في السلاح من الجيوش العربية الاخرى على طريق التحرير الكامل .

ويوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ كانت قد
تحدت على الجبهة السورية اربع فرق
مدرعة عربية بما في ذلك فرقتان عراقيتان
بالاضافة الى التشكيلات الاخرى من مختلف
الصنوف وكنا قد وضعنا معكم خطة لهجوم
شامل جديد على العدو في جبهة الجولان
وكانت تقديرنا ان ذلك سيؤدي الى سحق
قوات العدو والى تحرير الجولان .. وربما
الى تحرير اي جزء ممكن من فلسطين
المحتلة .

وبسبب قراركم بايقاف اطلاق النار ..
وقبولكم القرار ٣٣٨ وبضمنه القرار ٢٤٢ ..
وموافقتكم على السير في منهج ما يسمى
بـ (التسوية السلمية) اتخذنا قرارنا بسحب
قواتنا من الجبهة لانه لم تعد هناك على
الجبهة معركة تشترك فيها ..

والامر الاكيد هو ان ضمان وجود
القوات العراقية في الجبهة في أي وقت
هو ان يكون هناك قتال مع العدو او ان تكون
هناك خطة جادة للقتال معه وفق الاسس التي
حددها السيد الرئيس احمد حسن البكر في

خطابه .. والقرار في ذلك .. كما هو واضح
متروك لكم .

٥ - تسألون في رسالتكم كيف يمكن
تفسير الرغبة في اقامة الجبهة في وقت تمت
فيه محاولة اغتيال السيد احمد العزاوي .

ومع ان سؤلكم هذا قد حشر حشرا
بين مسائل ذات طبيعة جادة ومصيرية فاننا
نرجو منكم ان توجهوه الى اجهزة مخابراتكم
التي عندها هي الخبر اليقين .

وبقدر ما وصلنا من معلومات عن هذه
الحادثة من خلال اجهزة اعلامكم وبالنظر
للظروف « الفنية » التي تمت بها كما اوردت
ذلك تلك المعلومات لا يسعنا ان نضع الامر
خارج اطار امكانيات (اهل البيت) .

وعلى أي حال فاذا كنتم ترون في مثل
هذه الحالات - برغم عدم مسؤوليتنا عنها -
ما يتناقض مع العمل المشترك من اجل اقامة
الجبهة فكيف تفسرون اقدامكم على شن
حملات واسعة علينا قبل ايام قلائل من حرب
تشرين الاول وانتم تعرفون ويعرف كل العرب
ان العراق هو على اقل تقدير السحق

الاستراتيجي لسورية في اية معركة مع
العدو .

وكيف تفرون ايضا موافقكم بمساندة
الجيب العميل في الحركة الكردية الذي كان
يشغل جزءا مهما من طاقات الجيش العراقي
الذي يفترض ان يقف على الجبهة الشمالية .
وكيف تفرون ايضا حبسكم المياه عن ابناء
العراق الذين لم يخلوا بالدم على ارضهم
العربية في الجولان .

واننا لنأمل في الختام ان تكون اجابتنا
على استفساراتكم قد اسهمت في توضيح
معالم الصورة .

وتقبلوا فائق التقدير

النظام السوري . . يرفض التحرير . . !!

من كل ما تقدم يتضح وبشكل لا يقبل
التحجب . . ان النظام السوري . . غارق الى
الدرجة في المؤامرة الامبريالية الصهيونية

لتصفية القضية الفلسطينية . .
انه لا يريد الجبهة الشمالية المقاتلة . .
لانه لا يريد القتال اصلا . . !

فهو النظام ذاته . . الذي سلم الجولان
العربية في ٥ حزيران عام ١٩٦٧ للصهاينة
دون قتال ! وكان ذلك نتيجة طبيعية للردة
التي قام على اساسها هذا النظام في ٢٣ شباط
عام ١٩٦٦ ، حينما انتزع السلطة من القيادة
الشرعية للحزب بقوة السلاح ليسيء الى
تصفية التراث النضالي القومي للشعب
العربي السوري الذي كان ابدا طليعة من
طلائع الامة العربية على طريق التحرير . .
ولقد توضحت بجلاء حقيقة هذا النظام في
حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ حينما خاض
حربا « تحريكية » . . بقصد كسر الجمود
الذي اصاب « الحل السياسي » ولكنه كاد
ان يفقد دمشق لولا نجدة الجيش العراقي
الباسل ، رغم عدم اعلامنا بالحرب .

الا ان الثورة في العراق كانت تدرك
واجبها القومي حينما حركت قواتها المسلحة
بالجاء ارض المعركة قاطعة آلاف الكيلو مترات

تحتوض معركة لم يخطط لها سلفا ..
وامتطاعت قواتنا المظفرة أن تعطي أروع
الأمثلة في الفداء العربي ، باستبسالها دفاعا
عن دمشق وعن شرف العروبة الذي حاول
حكام دمشق تلويثه .

ومع ذلك .. ورغم أن حرب تشرين
على الجبهة الشمالية أفرزت معطيات ايجابية
جديدة بالتحرك الجماهيري العربي الرائع ،
وبدخول القوات العراقية الى ساحة المعركة
في زمن قياسي .. فقد أعلن النظام السوري
عن موافقته على إيقاف القتال .. وفي الساعات
التي كان فيها الجيشان العربيان السوري
والعراقي .. يستعدان لمعركة فاصلة لتحرير
الجولان .. كما قال السيد صدام حسين
نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في تصريحه
للمصحفي الهندي كرانجيا ، والمنشور بتاريخ
١٩٧٦-٦-٩

« في صباح يوم الثالث والعشرين من
تشرين الأول ١٩٧٣ تحشد عدد وافر من
القوات العراقية والقوات السورية على

الجبهة ، وكان مقررا أن تقوم بهجوم ساحق
على الجبهة السورية تجاه العدو ، لكن
الهجوم أوقف في اللحظات الأخيرة لكي
يحل محله وقف إطلاق النار .. فقد فضل
الحاكم السوري الوعود التي قدمت من خلال
الحل السلمي على النتائج المتوقعة عن طريق
التضال الحازم الذي يلعب فيه العراق دورا
حاسما ، لأنه تماما كان يعلم وكل الرأي العام
العالمي يعلم أن مثل هذه النتيجة سيكون
للعراق فيها دور حاسم لأنه طيلة ست سنوات
كان يشقف الجمهور السوري على أن النظام
في القطر العراقي لا يقوم بالتزاماته تجاه
الجبهة السورية ولا يحارب .. وهذه المرة
أيضا سيقع بنفس الاحراج لأنه أيضا يشقف
الجمهور السوري من بعد حرب تشرين بأن
العراق لا يريد أن يرسل قواته .. في حين
أن القوات كانت موجودة وسحبت بعد وقف
إطلاق النار بعد أن استبدلوا التحرير بالحلول
الاستسلامية .. »



وبعد .. فما هي حجة النظام السوري
بعد اليوم .. وكيف سيواجه الجماهير
العربية في القطر السوري والوطن العربي ..؟
وماذا سيقول لها ؟ ان مناوراته المكشوفة ..
ومحاولاته المستميتة لخنق المقاومة الفلسطينية
.. وذبحها .. لن تنقذ رقبته من العقاب ..
فشعبنا العربي في سورية لن يسكت .. واذا
كان قد سكت قليلا فعلى مضض .. ولكنه
سيعرف كيف يلحق خونة قضيته .. وبأنه
ارضه درسا قاسيا ..

لقد كان شعبنا في العراق في الطليعة
دائما على جبهة النضال القومي .. وكانت
كل انتفاضاته الجبارة في مواجهة المستعمرين
والنظم العميلة والرجعية منطلقة من مواقفه
الثابتة والمبدئية تجاه قضايا الامة العربية
المركزية وفي مقدمتها قضية فلسطين ..

عام ١٩٤١ كانت له انتفاضة قومية رائعة
ضد الوجود الانجليزي وصنائه في العراق
.. وفي عام ١٩٤٨ قدم التضحيات والشهداء
على طريق النضال القومي والتحرير .. رغم
الخونة والمتآمرين .. وفي ثورة تموز عام

١٩٥٨ ، اقتلع جذور الخونة من عملاء
الاستعمار والنظام الملكي .. وفي عام ١٩٦٨
ثار حربه .. حزب البعث العربي الاشتراكي
ليقيم سلطة وطنية ثورية كرد جذري ومبدئي
على نكسة العرب في حزيران وكحل شامل
للمجتمع العربي ومستقبل الانسان فيه .

هذا هو شعبنا في العراق .. مناضلون
لا تخدعهم الاضاليل والالاعيب الاستعمارية
والرجعية العميلة .. وجنودنا يتشوقون الى
ساعة البذل والعطاء .. والفداء .. ومثله
تماما شعبنا العربي في سورية العربية .. هذا
الشعب المناضل الذي لن يفقر لاولئك الذين
اذلوه واهانوا كرامته الوطنية والقومية من
الحكام الخونة وفي مقدمتهم الخائن والعميل
الكبير حافظ الاسد .

ومثلهما أيضا شعبنا المناضل في
فلسطين .. وطليعته حركة المقاومة .. وكل
الجماهير العربية .. والمناضلون العرب على
امتداد الوطن العربي من المحيط الى الخليج
.. ان الجماهير العربية .. تصرخ وبصوت
واحد في وجه حكام دمشق ..

افتحوا حدود سورية العربية أمام
الناضلين .. لياخذوا مكانهم في ساحة
المعركة .. افتحوا الحدود يا حكام دمشق
.. فقد طفق الكأس .. وبلغ السيل الزبي ..

العراق .. وقضية فلسطين

موجز بموقف العراق

من القضية الفلسطينية

يعتبر العراق القضية الفلسطينية ، قضية
مركزية في النضال العربي ترتبط ارتباطا
كليا وعلى أعمق مستوى بنضال الأمة العربية
في سبيل التحرير والوحدة وبناء الاشتراكية .

لقد كانت القضية الفلسطينية ، ومنذ
تصاعد المطامع الصهيونية واقامة الكيان
الصهيوني في جزء من الارض الفلسطينية في
عام ١٩٤٨ ، القضية العربية الاولى التي
دارت حولها ، وقامت بسببها أغلب السياسات
والاحداث والمتغيرات في الوطن العربي .

وبعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧

واحتلال الكيان الصهيوني لكامل الارض
الفلسطينية ، واجزاء مهمة من اراضي
القطرين المصري والسوري ، تضاعفت اهمية
هذه المسألة في الحياة العربية بكل اوجهها ،
واتضح خطر الوجود الصهيوني وتحالفه مع
الامبريالية على وجود الامة العربية ومستقبل
نضالها التحرري والوحدوي والاشتراكي على
نطاق واسع وبشكل لم يسبق له مثيل . وقد
استند موقف العراق المركزي من هذه المسألة
على أن لشعب فلسطين العربي ، الحق في
كل ارضه المفتصة وان النضال العربي ومنه
النضال الفلسطيني ، يجب ان يستهدف تحرير
كامل الارض العربية الفلسطينية .. لذلك
رفض العراق قرار مجلس الامن الدولي رقم
(٢٤٢) لانه اعترف للكيان الصهيوني بما
احتله من ارض قبل عام ١٩٦٧ مع مكتسبات
جديدة مضافة ، ولانه تجاهل قضية فلسطين ،
اساسا فلم يشر اليها او الى الشعب العربي
الفلسطيني كشعب طرد من ارضه بالقوة ،
ونظر الى المشكلة وكأنها مجرد خلاف بين

الدول العربية والكيان الصهيوني حول
الأراضي التي احتلت بعد الخامس من
حزيران - ١٩٦٧ ، كما اعتبر مشكلة الشعب
العربي الفلسطيني مشكلة لاجئين فقط .

وبناء على هذا الموقف فإن الصراخ
رفض بشكل مبدئي وصريح كل القرارات
والمشاريع المبنية على هذا القرار والمماثلة
له كورقة العمل الأميركية (مشروع دوجرز)
والنقاط الست التي أعلنها الملك حسين في
نيويورك ، والمباحثات التي أجرتها الدول
الكبرى ، بسبب تجاهل كل تلك المشاريع ،
الشعب الفلسطيني باعتباره صاحب حق
مشروع وثابت في هذه القضية ، لأنها

اقتصرت على كيفية انسحاب القوات
(الإسرائيلية) من الأرض العربية التي
احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ مقابل مطالبة
الدول العربية تقديم تنازلات من شأنها تثبيت
الكيان الصهيوني والاعتراف له بما أحله
من أرض قبل عام ١٩٦٧ ، والتفريط بحقوق
الشعب العربي الفلسطيني في أرضه وتصفية

نصيته التي كانت كما ذكرنا ، محور النضال
العربي في السنوات العديدة السابقة .

وقد طرح العراق رايه هذا في كل ادوار
القضية بشتى الطرق والوسائل ، فقد طرحه
على الدول العربية عن طريق الرسائل التي
بعث بها السيد رئيس الجمهورية الى السادة
ملوك ورؤساء الدول العربية ، وكذلك في
البيانات التي أصدرتها القيادة السياسية
والحكومة ، وعن طريق مشاركة الوفود في
المؤتمرات العربية .

والعراق الذي يعتبر القضية الفلسطينية
قضية مركزية في نضاله فإن دوره في المعالجة
لم يقتصر على رفض تلك المشاريع ، بل قدم
مشاريع ايجابية وذات طبيعة شاملة أكدت
على تسخير امكانيات وطاقات الامة العربية
باتجاه التحرير والمطالبة بان تتم المعالجة عن
طريق الامة العربية والشعب الفلسطيني الذي
يكافح من خلال منظماته الفدائية لتأمين
حقوقه المشروعة في أرضه ووطنه فلسطين .
لقد بادر العراق عند قيام حرب تشرين

الاول ١٩٧٣ الى زج امكاناته وادى واجباته
القومية فيها سواء بمشاركته العسكرية
الواسعة والسريعة او بضربه المصالح
البتروولية الاميركية والهولندية ، ومشاركته
الفعالة في الحملة والتعبئة الشعبية الواسعة
في الوطن ، انطلاقا من التزامه القومي بمبدأ
التحرر اساسا لحل القضية الفلسطينية .

وقد رفض العراق بعد الحرب ، القبول
بقرار وقف اطلاق النار ، كما رفض قراري
مجلس الامن (٣٣٨) و (٣٣٩) لانهما مبنيان
على القرار (٢٤٢) الذي رفضه العراق
بالاساس للاسباب سالفة الذكر ، ودعا الى
خوض معركة طويلة الامد تستخدم فيها كل
الاسلحة والطاقت العربية .

وقد رأى العراق بناء على مواقفه تلك
ان كل المشاريع التي طرحت بعد الحرب
وقرارات مجلس الامن الدولي والدعوة الى
مؤتمر جنيف ومختلف تفسيراتها وشروطها
تؤدي الى الاقرار بما يلي :

- (١) الاعتراف بالكيان الصهيوني .
- (٢) الاعتراف بحدود آمنه للكيان
الصهيوني .

- (٣) الدخول في مفاوضات مع العدو .
- (٤) وبالتالي الصلح معه .

الامر الذي يرفضه العراق من حيث
الاساس وانسجاما مع مواقفه برفض هدنة
عام ١٩٤٨ والقرار (٢٤٢) .

وجهة نظر العراق في معالجة

القضية الفلسطينية

ان دور العراق لم يقتصر على الرفض
السلبى للمشاريع سالفة الذكر ، وانما حرص
باستمرار ، على تقديم مشاريع ومقترحات
ايجابية ومحددة باتجاه التحرير ، مع الاخذ
بالاعتبار الظروف الموضوعية المحيطة
بالقضية ..

١ - ((فقد ، طلب العراق في مؤتمر القمة
الخامس الذي انعقد في الرباط (٢٠-١٢-١٩٦٦))

حضره سبعة ملوك ورؤساء للدول العربية ،
طرح العراق المبدأ المركزي الذي يؤمن به في
نظريته الى الصراع مع العدو على أساس
«قومية المعركة» الذي أيدته ليبيا ، وقد جاءت
قرارات هذا المؤتمر واضحة حيث أكد الهدف
السياسي على تحرير كل أراضي فلسطين
وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى
والهدف الاستراتيجي العسكري : تدمير
قوات العدو بالعمل التعرضي المنسق بين
مختلف الجبهات لتحقيق الهدف السياسي .
ووضع المؤتمر أسس تنفيذ الهدف السياسي
كتحديد حجم القوات والتزامات كل الدول في
توفير الحجم المطلوب منها من القوات المسلحة
وتحديد أسلوب القيادة » .

ملاحظة :

(ان الدول التي اجتمعت في طرابلس
هي : العراق ، ليبيا ، الاردن ، مصر ، سورية ،
السودان ، الجزائر) .

اعتبار القضية الفلسطينية مسؤولية عربية
تتحمل الدول العربية جميعها ما لها وما عليها
وقدم في هذا المؤتمر ، مشروعا تضمن تحديد
هدف المعركة ، وأن يكون الهدف هو تحرير
الأرض العربية ، واعتبار هدف ازالة آثار
عدوان ٥ حزيران هدفا مرحليا في التخطيط
العربي ، وتكليف القائد العام ، بأعداد خطة
كاملة لتحقيق هذا الهدف ، ونص المشروع
أيضا على انشاء صندوق للمواجهة تحت
إشراف هيئة يعينها مجلس الملوك والرؤساء
العرب لتتولى الإشراف على أوجه انفاق
أموال الصندوق لأعداد وحدات وتشكيلات
وأسلحة جديدة تتطلبها المعركة ، ولقد توخى
العراق من مشروعه مساهمة كل الدول العربية
في طلبات القائد العام وفق مدخولاتها
ومواردها ، إلا انه حيد في المؤتمر عن المشروع
العراقي مما دفع الوفد العراقي الى مقاطعة
جلسات المؤتمر الختامية » .

ب - « وفي اجتماع طرابلس الذي انعقد
للفترة من ٢٠-٣٠ حزيران ١٩٧٠ ، والذي

وبعد مؤتمر طرابلس تطورت الاحداث
بسرعة فقد قبلت مصر بعد فترة قصيرة ورقة
العمل الاميركية (مشروع روجرز) .

وفي ضوء تحليلاتنا الخاصة كنا دائما
نعتبر الجهد الوحدوي هو ابرز وسائلنا على
طريق التحرير فقد طرحنا في آذار عام ١٩٧٢
مشروع اقامة وحدة مقاتلة مع سورية ومصر
ودول عربية اخرى تنضم اليه ، وان هدف
هذه الوحدة هو تحرير فلسطين وتعبئة الجهد
الاقتصادي والسياسي والبشري على هذا
الطريق ، وقد طرح هذا المشروع على كل من
سورية ومصر الا اننا لم نستلم منهما اي
جواب رسمي .

ج - « وفي مجلس الدفاع العربي
المشترك الذي انعقد في القاهرة بتاريخ
٢٧-١-١٩٧٣ قدم العراق مشروعا حدد فيه
السبل الفعالة لمجابهة العدوان الصهيوني
وارغام الامبريالية وعلى راسها الولايات
المتحدة الاميركية ، على تغيير سياستها
الراهنه في دعم العدو ومساندته

والضغط على الدول المساندة للكيان
الصهيوني وبصورة خاصة الدول العربية على
تغيير مواقفها من العدوان الصهيوني ، وقد
اعتبر المشروع العراقي ، ان الركون في
المجابهة الى المنطق العسكري التقليدي ...
والاساليب العسكرية التقليدية فقط ، لن يوفر
للامة العربية امكانات النصر الحاسم على
العدو .. ولهذا اصر المشروع العراقي على
استخدام كل الاسلحة العربية في المعركة وفي
مقدمتها الجهد العسكري والسياسي وسلاح
البتترول . وقد رفع العراق في مشروعه
مبدأ تأميم المصالح البترولية والمصالح الاخرى
لكل دولة لاستجيب الى الموقف المطلوب ضد
العدو ووقف تصدير النفط اليها وسحب كل
الارصدة العربية من البنوك الاميركية والدول
المتعاونة مع الكيان الصهيوني وكذلك تصفية
القواعد العسكرية الاميركية وابية قاعدة تابعة
لاية دولة تساند العدو الصهيوني سياسيا
واقصاديا ومن ثم توجيه المعركة العسكرية
مع العدو الصهيوني على اساس وحدة

القيادة ووحدة جيوش وساحات المعركة ووضع
الخطط اللازمة لذلك ، كما طالب المشروع
ضمان حرية العمل الفدائي على الارض
العربية وتقديم اكل متطلبات الدعم اللازم له
من اجل تادية مهامه النضالية .

ان هذا المشروع لم يقره مجلس الدفاع
العربي المشترك واحيل الى لجان لدراسته
بقصد تمبيع المقترح وخاصة مايتعلق باستعمال
النفط سلاحا في المعركة ولم يتخذ اي اجراء
بشانه الى ان اندلعت حرب تشرين ١٩٧٣
فاذا بالنفط يبرز كسلاح حاسم في المعركة
كما كان له دور كبير في ابراز الموقف العربي
وتغيير مواقف الدول التي كانت تناصر
العدوان الصهيوني الى مواقف اقل انحيازا
للكيان الصهيوني واكثر تفهما من الناحية
النسبية للحق العربي .

د - مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر :

عندما انعقد مؤتمر القمة العربي
السادس في الجزائر بتاريخ ٢٦-١١-١٩٧٣ ،

امتنع العراق عن المشاركة فيه منطلقا من
تقدير ان الموقف والاجواء التي انعقد فيها
قد يتخذان ذريعة للموافقة على قرارات
ومواقف يرفضها العراق من حيث المبدأ وذات
طبيعة استسلامية في النهاية . ورغم عدم
حضورنا ذلك المؤتمر ، فقد التزمنا بكل ما
لا يتعارض مع الجانب المبدئي من نظرتنا
الى الصراع العربي الصهيوني .

هـ - مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط :

ساهم العراق في مؤتمر القمة العربي
السابع في الرباط (من ٢٦ - ٣٠ تشرين الاول
١٩٧٤) الا انه تحفظ على القرارات التالية
التي اتخذها المؤتمر وهي :

اولا - الهدف المرحلي للامة العربية :
- ان المؤتمر يؤكد قرارات مؤتمر القمة
العربي السادس الاتية :

١ - التحرير الكامل لجميع الاراضي
العربية المحتلة في عدوان يونيو (حزيران)
١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في أي جزء

من الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

ب - تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .

ج - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقررته منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

د - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام ، وذلك وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة .

ثانيا - الاسس التي يقوم عليها العمل العربي المشترك :

ا - تعزيز القوى الذاتية للدول العربية عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، ومتابعة بناء القوى العسكرية لقوى المجابهة وتوفير متطلبات هذا البناء .

ب - تحقيق تنسيق سياسي وعسكري

واقتصادي عربي فعال بما يؤدي الى تحقيق تكامل عربي في مختلف المجالات .

ج - عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي مستويات سياسية جزئية انطلاقا من قومية القضية ووحدةها .

د - التزام الدول العربية كلها بتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هـ - ممارسة سياسات تؤدي الى عزل « اسرائيل » سياسيا واقتصاديا ، والى وقف الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والبشري الذي تتلقاه من أي مصدر في العالم .

و - تجنب المعارك والخلافات الهامشية العربية بما يؤدي الى تركيز الجهود ضد العدو الصهيوني .

ثالثا - التسوية بين الاردن ومنظمة التحرير :

ا - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره .

ب - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في

اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة ، عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات .

ج - دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في اطار الالتزام العربي .

د - دعوة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها ، في ضوء هذه المقررات ومن اجل تنفيذها .

هـ - ان تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني .

*

وقد اوضح العراق في المؤتمر اسباب تحفظه على القرارات اعلاه فبالنسبة للقرارات الاولى والثاني ، يرى العراق ان الهدف المركزي للامة العربية هو تحرير الارض العربية المفتتة ومنها كل الارض الفلسطينية ولذلك فانه يتحفظ على أي قرار لا يؤدي بالنتيجة الى هدف تحرير كامل الارض الفلسطينية من العدو الصهيوني .. حيث يركز هذان القراران على تحرير الارض العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، دون التطرق الى الارض العربية الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ ... واكتفى القراران بذكر تحرير مدينة القدس دون الارض الفلسطينية الباقية .. ومرا على قضية الحق الشرعي للشعب الفلسطيني مرورا عابرا وغامضا ، حيث وردت عبارة « استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .. » دون الاشارة الى ماهية هذه الحقوق .

اما بالنسبة للقرار الثالث المتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها بالاردن ، فقد اوضح ممثلو العراق

عدم اعتراضهم عليها .. الا ان موقف العراق
هذا سيكون ضمن مفهومه ، وهو ان تكون
منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل
الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على
طريق التحرير وليس على طريق التسويات
والمشاريع التساومية المطروحة والتي ستطرح
بما في ذلك حضور مؤتمر جنيف .. حيث
ان اي سلوك لمنظمة التحرير الفلسطينية
يتعارض مع هذه المبادئ سيجعل من التزام
العراق بمشروع القرار غير وارد . وستعتبر
الموافقة عليه غير سارية المفعول اذا أصبحت
المنظمة طرفا في الاتصالات الجارية مع
الولايات المتحدة الاميركية والمشاريع السلمية
المطروحة .



دار الحرية للطباعة - بغداد

١٩٧٦

جـ ٢٠٠٢

جـ ٢٠٠١

جـ ٢٠٠٣

عدم اعتراضهم عليها .. الا ان موقف العراق
هذا سيكون ضمن مفهومه ، وهو ان تكون
منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل
الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على
طريق التحرير وليس على طريق التسويات
والمشاريع التساومية المطروحة والتي ستطرح
بما في ذلك حضور مؤتمر جنيف .. حيث
ان اي سلوك لمنظمة التحرير الفلسطينية
يتعارض مع هذه المبادئ سيجعل من التزام
العراق بمشروع القرار غير وارد . وستعتبر
الموافقة عليه غير سارية المفعول اذا أصبحت
المنظمة طرفا في الاتصالات الجارية مع
الولايات المتحدة الاميركية والمشاريع السلمية
المطروحة .



دار الحرية للطباعة - بغداد

١٩٧٦

ج ٢٠٠٢

ج ٢٠٠١

ج ٢٠٠٣